



PROVISIONAL

S/PV.2703  
31 July 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

## مجلس الأمن

محضر حرف مؤقت للجلسة الثالثة بعد الالفين والسبعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١١٠٠

(تايلند)

السيد كاسمسري

الرئيس :

السيد سافرونتشوك	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هوغ	امتراليا
السيد شكر	الإمارات العربية المتحدة
السيد غارفالوف	بلغاريا
السيد اليبي	ترنيداد وتوباغو
السيد بروكتر	الدانمرك
السيد لوイ لي	الصين
السيد دوميفي	غانجا
السيد دي كيمولاريا	فرنسا
السيد بايون غارسيا	فنزويلا
السيد موساكي	الكونغو
السيد راكوتوندراما	ملحقشقر
سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وアイرلند الشمالية
السيد والترز	الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي إلا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بقيادة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٥

### إقرار جدول الأعمال

#### اقر جدول الأعمال

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة (S/18230)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى المقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة بشأن هذا الموضوع ، أدعو ممثلة نيكاراغوا الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، كما أدعو ممثلي بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والسلفادور ، وفيبيت نام ، وكوبا ، والهند ، واليمن الديمقراطية الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شفت السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) مقعدا على طاولة المجلس . وشغل السيد غوراجيفسكي (بولندا) ، والسيد كولافيتش (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد أوذوفيتش (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد اللاتسي (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، والسيد ميزا (السلفادور) ، والسيد بوبي شوان نهات (فيبيت نام) ، والسيد أورامان أوليفا (كوبا) ، والسيد كريشنان (الهند) ، والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بائتمان تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وزيمبابوي وهندوراس يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في المناقشة بشأن البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظراً لعدم وجود اعتراض . فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شفـل السيد ننـفـاـهـارـي (أفـانـسـتـان) والـسـيدـ التـرـيـكـ  
(الـجـاهـيـرـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـلـيـبـيـةـ) ، والـسـيدـ تـشـاغـوـلاـ (جـمـهـورـيـةـ تـنـزـانـيـاـ الـمـتـحـدـةـ) ،  
والـسـيدـ مـوـديـيـغـ (زـمـبـابـوـيـ) ، والـسـيدـ رـاـئـدـونـ بـارـنـيـكاـ (هـنـدـوـرـاسـ) المقـاعـدـ المـخـصـصـةـ لـهـمـ  
إـلـىـ جـانـبـ قـاعـةـ المـجـلـسـ .

الـرـئـيـسـ (تـرـجـمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ الـانـكـلـيـزـيـةـ) : يـسـائـرـ مـجـلـسـ الـامـنـ الـآنـ النـظرـ

في البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس الوثيقة 18250/S ، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من  
 الإمارات العربية المتحدة ، وتربيتاد وتوباغو ، وغانـا ، والكونغو ، ومدغشقر .  
 أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة 18248/S التي تتضمن نص رسالة  
 مؤرخة في ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ووجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيكاراغوا  
 لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو ممثل بلغاريا ، وأعطيه الكلمة .

الـسـيدـ غـارـفالـوـفـ (بـلـفـارـيـاـ) (تـرـجـمـةـ شـفـوـيـةـ عـنـ الـانـكـلـيـزـيـةـ) : تـؤـيدـ

جمهورية بلغاريا الشعبية بالكامل الطلب المشروع الذي تقدمت به حكومة نيكاراغوا  
 لعقد مجلس الأمن فيما يتعلق بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه  
 ١٩٨٦ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا والمتاهفة لها .

إن المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة لا تقدم لحكومة نيكاراغوا فقط الأسس  
 السياسية والقانونية ولكنها تقدم لها أيضا المبرر الإجرائي للجوء إلى مجلس الأمن .

وإن رئيس نيكاراغوا ، فخامة السيد دانييل أورتيغا ، في خطابه أمام هذا  
 المجلس أول أمس ، لم يترك أي شك لدينا حول الأسباب التي دعت حكومة نيكاراغوا لطلب  
 انعقاد المجلس والأسباب الجذرية للنزاع . وكما قال الرئيس أورتيغا في ٢٨ حزيران/  
 يونيه الماضي ، بعد يوم من إصدار حكم محكمة العدل الدولية : "في الحقيقة ، إن  
 حكومة الولايات المتحدة قد أعلنت الحرب على نيكاراغوا" .

(السيد غارفالوف ، بلغاريا)

ما فتئت الفالببية العظمى للمجتمع الدولي تشعر بالقلق العميق إزاء هذا المنهى الذي تتبعه الولايات المتحدة في سياستها تجاه شعب نيكاراغوا وحكومتها . وحكومتي من جانبها تشارط المجتمع الدولي قلقه العميق هذا ، ليس فقط بسبب الخطر المباشر الذي تتعرض له سيادة نيكاراغوا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ولكن لأن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا وأمريكا الوسطى تهدد الأمن والسلم الدوليين أيضا .

ان حكم محكمة العدل الدولية ، الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، يظهر بجلاء أن سياسة حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ومخططاتها وأعمالها الملموسة ، عندما توضع في مفارقة واضحة مع أحكام ومعايير القانون الدولي ، تشكل انتهاكا وخرقا للالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي .

ولكن المجتمع الدولي لا يحتاج الى حكم محكمة العدل الدولية للبت في من هو الطرف المذنب في هذا النزاع . ان حكم المحكمة يؤكّد ، من خلال معايير القانون الدولي ، ما يعرف الجميع انه حقيقي منذ البداية ، وهو أن إدارة الولايات المتحدة شرعت في شن حملة موسعة سرية وعلنية تديرها وتديرها وكالة الاستخبارات المركزية ، من عمليات واسعة النطاق ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها السانдинية ، وذلك لأن الشورة التي قامت في ذلك البلد لم تصادف هوى في نفس الولايات المتحدة .

وبعد دراسة الأدلة المقدمة الى محكمة العدل الدولية ، قررت المحكمة ان الولايات المتحدة انتهكت الالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي العرفي ، حيث أنها كانت تدرب أفراد "الكونترا" وتسلحهم وتجهزهم وتمويلهم وتدعمهم ، وأنها شنت هجمات على أراضي نيكاراغوا في ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، ولأنها لغمت المواني النيكاراغوية ، ووجهت طائراتها أو سمحت لها بالتحليق على نحو غير قانوني عبر أراضي نيكاراغوا .. وما الى ذلك .

كما رفضت المحكمة إدعاء الولايات المتحدة بأنها في قيامها بأنشطة عسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا وضدها كانت تستخدم حقها في الدفاع الجماعي عن النفس .

وحكم المحكمة برهان آخر على أن الولايات المتحدة تنتهج تجاه نيكاراغوا سياسة عسكرية عدوانية خطيرة للغاية ، حافلة باشار شديدة الخطر على السلم والأمن الدوليين .

وهذا الخطر أولاً وقبل كل شيء يهدد سيادة نيكاراغوا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة ، وهو أيضاً خطر على أمريكا الوسطى بأسرها ، حيث لا تريد واشنطن أية تسوية سياسية ، بل أنها في الواقع توسع القاعدة المادية لصراع عسكري واسع النطاق .

إن المسألة المعروضة على هذا المجلس في حقيقة الأمر تتصل أيضاً بارواح الشهاد ومصائرهم ، إنها مسألة تتصل بحقوق الإنسان . وشعب نيكاراغوا وحكومته عقداً العزم على موصلة السير على طريق الاستقلال والتنمية والتقدم الاجتماعي الذي اختاراه بحرية ، بعد أن وضعاً حداً لتاريخ طويل من القمع والظلم الاجتماعي . ففي غضون سنوات قليلة ، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة استطاع شعب نيكاراغوا وحكومته أن يحقق انجازات كثيرة في مكافحة الجوع والفقر والمرض والأمية والتخلف . وهذا هو على وجه الدقة ما يضطر شعب نيكاراغوا إلى الدفاع عن نفسه ضد الكراهية العميماء القديمة التي كانت دائمًا السمة المميزة للإمبريالية كلما وأينما تجاسر شعب على الكفاح من أجل تحقيق النجاح في مجال كانت الإمبريالية فيه مستظل ، رغم كل ما تملك من قسوة وشراء ، نموذجاً للفشل يضرب به الأمثال .

وهذا الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة يتباين مع سياسة حكومة نيكاراغوا . فهذه السياسة ، من ناحية ، موجهة نحو الوفاء بمتطلبات الشعوب من أجل السلم والاستقلال الوطني والتنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي . وفي عام ١٩٨٤ أعربت حكومة نيكاراغوا عن استعدادها للتوقيع على وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، التي قدمتها مجموعة كونتادورا . وفي حزيران/يونيه الماضي استجابت نيكاراغوا لنداء وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم ، بالتعجيل بإنشاء عملية المفاوضات وتحقيق السلم في أمريكا الوسطى .

ان سياسة نيكاراغوا البناء ونهجها البناء تأكدا مرة أخرى في بيان الرئيس أورتيغا أمام هذا المجلس .

ومن ناحية أخرى فيان سياسة الولايات المتحدة إزاء نيكاراغوا تخلق بؤرة توتر أخرى وتضييف عاماً مقلقاً جديداً يُؤشر بصورة خطيرة على الإطار العام للمناخ السياسي في عالم اليوم . ويعلم الجميع أن الأمم المتحدة أعلنت سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . والولايات المتحدة ، وهي عضو دائم في مجلس الأمن ، بتصعيدها لحربها الهدامة - وإن كانت غير معلنة - ضد نيكاراغوا ، في هذا العام كما كان الحال في الأعوام السابقة ، لا تعطي أي سبب للارتياح لأي إنسان في العالم يتغافل بإخلاص من أجل السلم .

والسياسات التي تتبعها الولايات المتحدة حالياً معروفة أيضاً للجميع . لقد خصت كونference الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار "للكونترا" بفية الإطاحة بحكومة نيكاراغوا ، كما تقدم وكالة الاستخبارات المركزية المزيد من الأموال للقيام بعمليات سرية ، كما يجري توظيف المناهضين للثورة والمرتزقة وغيرهم بهدف التخريب وقتل البريء وإشاعة الدمار والفساد ، محاولة لإعادة تنصيب النظام الرجعي السابق في نيكاراغوا .

وما فتئ بلدى ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، يؤيد النضال الذي يخوضه شعب نيكاراغوا دفاعاً عن استقلاله الوطني وعن حقه غير القابل للتصرف في أن يحدد لنفسه طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

كما أن جمهورية بلغاريا الشعبية ما فتئت تؤيد التسوية السلمية للصراع في أمريكا الوسطى ، وتحقيقاً لهذه الغاية رحبت بجهود مجموعة كونتادورا وبمساعدة فريق الدعم .

اننا نؤمن إيماناً قوياً بأن الطريق الواجب انتهائه هو طريق الحل السلمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي على قائمته هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والشهادة ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، أود

في البداية أن أكرر تهنئتكم بمناسبة توليفكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر .  
ويسعدني ، وقد شارف هذا الشهر على الانتهاء ، أن أعرب لكم عن أخلص التهاني وأعظم  
التقدير على المهارة واللباقة والحكمة والموضوعية التي أدرتم بها أعمال هذا  
المجلس بكل جدارة واقتدار طوال هذا الشهر ، رغم كل العوائق والصعوبات التي لم تعد  
تقتصر على حذف هذه الكلمة أو تلك ، أو إضافة هذا الحرف أو ذاك ، أو استبدال هذه  
النقطة أو تلك الفاصلة . وإنما تعلق الأمور كل ذلك إلى محاولات مستمرة ومتعمدة  
لإسقاط هذا القرار أو ذاك ، وإبطاله برمته ، أو إفراغه تماماً من محتواه ، وذلك  
نتيجة أن أحد أعضاء هذا المجلس الدائمين يمثل باستمرار الحكم والخصم في نفس  
الوقت .

(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

اذا ناقشنا الاستفزازات والتهديدات والاعتداءات التي تتعرض لها نيكاراغوا او الجماهيرية ، واذا تحدثنا عن الاحتلال الاستيطاني العنصري في فلسطين او ناميبيا نجد دائئما الولايات المتحدة الأمريكية خصما مباشرا في هذه الصراعات ، وهي في نفس الوقت حكم في هذا المجلس تملك امتياز حق النقض الذي تستطيع ان تبطل به اي قرار يدين عدوانها على الجماهيرية او تأمرها ضد نيكاراغوا او تحالفها الاستراتيجي مع العدو الصهيوني او ارتباطها البناء مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ومنع هذا المجلس من اتخاذ اي قرار ينهي النظام العنصري في جنوب القارة .

في كل مرة يقدم الى هذا المجلس قرار يدين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يسارع الممثل الدائم الأمريكي في المجلس الى استخدام امتياز حق النقض لابطال هذا القرار واسقاطه . هذا هو ما فعلته الولايات المتحدة عندما قدم الى هذا المجلس قرار يدين غاراتها الجوية البربرية ضد الاحياء السكنية والأهداف المدنية في كل من طرابلس وبنغازي ، تلك الفارة التي كان ضحاياها من الاطفال والنساء والشيوخ الذين داهمهم الموت والدمار وهم مستقركون في النوم مع اسرهم . وهذا هو ما فعلته بالنسبة لجميع القرارات التي تدين تحالفها الاستراتيجي مع النظام العنصري في فلسطين المحتلة وارتباطها البناء مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وكذلك تلك التي تدين عدوانها المستمر وتأمرها المتواصل ضد الشعوب .

منذ ثلاث سنوات الوضع في أمريكا الوسطى مدرج على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بخصوص الوضع في أمريكا الوسطى . وهذا يمكن من القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء الوضع المتفجر في أمريكا الوسطى .

ولقد سبق لهذا المجلس ان اتخذ قرارا واحدا وصريحا هو القرار ٥٦٢ (١٩٨٥) الذي يؤكد حق نيكاراغوا الشابت وكذلك غيرها من الاقطارات في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي بعيدا عن اي تدخل او تخريب خارجي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

ورغم هذا القرار فإن نيكاراغوا لا تزال تتعرض للعدوان المستمر والتغريب المتواصل من قبل العصابات التي تحظى بتأييد الولايات المتحدة الكامل وتتمتّع بمحاذاتها التامة .

ومن المفارقات العجيبة حقاً أن الولايات المتحدة تنتهي قواعد القانون الدولي العرفي ومبادئ الميثاق ، وتستهتر بقرارات هذا المجلس تحت مدار الدفاع الجماعي الشرعي عن التغري . وهي نفس البدعة التي ترددتها الولايات المتحدة الأمريكية في كل بقعة من يقان العالم ضد آية دولة من الدول التي تعارض سياسة اليمونة الأمريكية .

ان الولايات المتحدة الأمريكية هي دائمة في حالة دفاع شرعي عن التغري ، فهي في حالة دفاع شرعي عن التغري عندما تتصف بطائراتها الأحياء السكنية في مدinet طرابلس وبينغازي ، وهي في حالة دفاع عن التغري عندما توجه صواريتها ضد الاهداف المدنية على الشواطئ الليبية أو ضد قوارب الحرامة في المياه الإقليمية الليبية . وهي في حالة دفاع عن التغري عندما تفزو غرينادا وعندما تفزو لبنان ، وهي في حالة دفاع عن التغري عندما تتحشد قواتها على حدود نيكاراغوا وتقديم أحدث الأسلحة لعصابات الكونترا المتمردة . ان الولايات المتحدة تريد هنا أن تقبل أنها في حالة دفاع شرعي عن التغري في كل بلد تفزو أو تتواجد فيه أو تعتدي على شعبه وعلى استقلاله وحرি�ته .

ان الولايات المتحدة الأمريكية توجد في حالة دفاع عن التغري في مكان فقط هو قاعة هذا المجلس المؤقر الذي تجري فيه باستمرار إدانة الإدارة الأمريكية وادانة اعتداءاتها وشجب استفزازاتها وامتنكار مؤامراتها . ولا تجد ازاء هذه الإدانة الدولية الجماعية لممارساتها سوى اللجوء إلى امتياز حق النقض لبطلان أي قرار بإدانتها .

لم يعد لادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع الجماعي عن التغري أي سند قانوني أو أي حجة فقهية بعد أن دحست أعلى هيئة قضائية في العالم ، وهي محكمة العدل الدولية ، هذا الادعاء الأمريكي وأثبتت في أهم حكم من أحكامها رفضها القاطع للبدعة الأمريكية كمبرر للنشاطات العسكرية الأمريكية ضد نيكاراغوا . بل ان محكمة

(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية في ليبيا)

العدل الدولية قررت ايضاً أن قيام الولايات المتحدة بتدريب وتسلح وتجهيز وتمويل وتزويد عصابات الكونترا بالأسلحة ومساندتها ومساعدة ضد نيكاراغوا هو انتهاك للتزامات الولايات المتحدة وفق القانون الدولي العرفي وهو ايضاً تدخل في شؤون دولة اخرى .

رغم هذا الحكم الصادر عن أعلى هيئة قضائية في العالم فلا نزال نرى الولايات المتحدة الأمريكية تصر على أن تتّبّع نفسها شرطياً للعالم . ولهذا السبب رفضت الولايات المتحدة حكم محكمة العدل الدولية كما رفضت الولايات المتحدة المسؤولية الملزمة المنظطة بها ، وترفع طلب الجماهيرية الليبية بإجراء تحقيق دولي في ادعاءاتها وعدوانها ضد ليببيا ، وهو ما تؤكده لهذا المجلس من جديد .

ان الدور الذي رسمته الولايات المتحدة لنفسها في العالم يفتقر الى الاسم القانوني كما يفتقر الى الشرعية الدولية استناداً الى مبادئ الميثاق التي تعم على حل النزاعات بالطرق السلمية وعلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

لقد قال المجتمع الدولي كلمته وافحة صريحة من خلال قرار مجلس الامن ٥٦٢ (١٩٨٥) ومن خلال قرارات الجمعية العامة ومن خلال قرار محكمة العدل الدولية . وأمريكا اللاتينية لم تعد تتردد في أن ترفع سوتها عالياً ودون تحفظ مطالبة بالتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية وكذلك الحال بالنسبة لدول أخرى عديدة في مناطق في العالم ، في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وغيرها . فمتى تستجيب الولايات المتحدة لقرارات مجلس الامن ؟ ومتى تستجيب لقرارات الجمعية العامة ؟ ومتى ترفض لقرار محكمة العدل الدولية ؟ ومتى تستمع الى صوت العقل والمنطق ؟ وهذا هو السؤال المطروح أمام المجلس الآن .

ان هذه الأسئلة كلها ستبقى بدون جواب في ظل سياسة الفطرة وجنون القوة . ان قرار مجلس الشورى الأمريكي بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه الماضي بالموافقة على تقديم مائة مليون دولار لعصابات المرتزقة في نيكاراغوا ليس في الواقع سوى حلقة في سلسلة

(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية للبيبة ٢)

السياسة العدوانية التي تعميمها الادارة الامريكية ضد نيكاراغوا . فقد سبق للولايات المتحدة أن اعتمدت ملايين أخرى لتمويل الانتشطة الرامية إلى الاطاحة بالحكومة الشرعية في نيكاراغوا وكذلك الحكومات الشرعية في أنغولا وغيرها من الدول ، وقد تم اعتماد هذه المبالغ تحت ما سمي بالمعونة الإنسانية ، وهو الاسم المذهب الذي أطلق عليها لاخفاء الاهداف الحقيقية التي ترمي إليها الادارة الامريكية من وراء تقديم تلك الاموال للتغريب والنشاطات التغريبية .

ان الجماهيرية ترى في هذه الممارسات الامريكية ، التي تتناقض مع القانون الدولي ومع مبادئ الميثاق ومع احكام محكمة العدل الدولية ومع ارادة شعوب أمريكا الوسطى والشعوب الأخرى ، تهديدا للأمن والسلم في تلك المنطقة من العالم . وهي تشكل في نظرنا عملا عدائيا ضد شعوب أمريكا اللاتينية . كما تمثل جزءا من سياسة ارهاب الدولة ضد الشعوب الصغيرة وغير المنحازة .

ان تلك الممارسات والضفوط تدخل في رأينا في اطار السياسة الامريكية التي ترمي الى بث الرعب والارهاب في العالم ، وتهديد أمن وسلامة دول العالم الثالث . وليس تلك التدابير التي تتخذها الادارة الامريكية ضد نيكاراغوا ضد ليبية ضد انفولا ضد كوبا ضد كل بلد تقدمي وغير منحاز سوى حلقة في سلسلة السياسة الامريكية العدوانية الرامية الى اخضاع الشعوب لسيطرتها وهيمتها .

ان الجماهيرية عندما تتحدث عن الممارسات الامريكية هنا أو هناك فانها لا تتحدث من فراغ وإنما من واقع تجربة حية . ذلك أن بلادي تعرضت وتتعرض باستمرار لما تتعرض له نيكاراغوا من تهديد واستفزاز ومؤامرات . بل اننا تعرضنا في الجماهيرية الى اكثر من عدوان عسكري أمريكي مباشر بدءا بالتجسس لطائرات عسكرية ومدنية ليبية تحلق فوق مياهنا الاقليمية واسقاطها ، مرورا بطلاق الصواريخ على قوارب الحراسة وعلى اهداف مدنية على شواطئنا ، وانتهاء بالفارقة البربرية الوحشية ضد أحياءنا السكنية ولا تزال قطع الاسطول السادس ترابط أمام سواحلنا للإعداد لعدوان جديد .

ان الجماهيرية تدرك اكثر من غيرها مدى خطورة وجدية المخاطر التي تتعرض لها نيكاراغوا . ولذلك فاننا ننادى هذا المجلس المؤقت ان يمارس صلاحياته التي يخولها له الميثاق لوضع حد لسياسة الغطرسة والقوة والابتزاز التي تمارسها الادارة الامريكية في كل بقعة من بقاع العالم : في أمريكا اللاتينية وفي افريقيا وفي آسيا وفي البحر الابيض المتوسط . اننا ننادى هذا المجلس ان يعتمد المشروع المقدم ، وأن يعمل على احترام السلطة القضائية الدولية وان يلزم الادارة الامريكية باحترام القوانين الدولية .

ختاما ، أعلن تضامن وتأييد بلادى الكامل مع قرار محكمة العدل الدولية ومحى  
 شعب نيكاراغوا وحكومتها .  
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجماهيرية  
 العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئامة .  
 المتكلم التالي على قائمة المتكلمين ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة . أدعوه  
 إلى شعب مقعد على طاولة المجلس والأدلة ببيانه .

السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ، قبل كل شئ ، أو بالنيابة عن وفدى أن أهنئكم بمناسبة  
 تسلیمكم رئامة مجلس الامن لشهر تموز/يوليه . نحن واشقول تماما من انكم متوجهون  
 مداولات المجلس في هذه الدورة بكفاءة .

ويود وفدى أيضا أن يتوجه بجزيل شكره إلى سلفكم ، سعادة السفير بليس  
 رابيتافيكا ، الممثل الدائم لمدغشقر - البلد الصديق المجاور لنا ، على الطريقة  
 الممتازة والفعالة التي صرف بها أعمال المجلس اثناء شهر حزيران/يونيه .  
 ينعقد المجلس بناء على طلب نيكاراغوا للنظر في الحكم الذي أصدرته محكمة  
 العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية  
 في نيكاراغوا وضدما" ، وهي القضية التي كان المشتكى عليه فيها الولايات المتحدة  
 الأمريكية . إن قرار المحكمة العالمية - الهيئة القانونية الجليلة التابعة للأمم  
 المتحدة - صدر نتيجة لاتهام نيكاراغوا للولايات المتحدة الأمريكية بمخالفة القانون  
 الدولي العرفي بتشكيل الكوانترا وتسلیحهم وتدريبهم وتوجيههم وبارتکاب أعمال أخرى  
 عدائية ضد نيكاراغوا .

لا يسع وفدى أن يلخص قرار المحكمة العالمية في هذه القضية أحسن مما لخصه  
 فخامة رئيس جمهورية نيكاراغوا نفسه عندما خاطب المجلس في بدء هذه الدورة . ولكن  
 وباختصار خلصت المحكمة العالمية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهكت سيادة  
 نيكاراغوا وسلمتها الأقلية واستقلالها من خلال هجمات مباشرة على منشآت نيكاراغوا

النفطية وزرع الألغام في موانئها وخطوطها البحرية ، فضلاً عن خرق مجالها الجوي . إن أعمال الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تشكل تهديداً عظيماً للسلم والأمن الدولي رفضتها محكمة العدل الدولية استناداً إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المكرر في ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد يتفق وفدى كل الاتفاقيات مع ما قاله في وقت مبكر من دورة المجلس هذه رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز .

وقرار مجلس نواب الولايات المتحدة بالموافقة على تقديم 100 مليون دولار على شكل عون عسكري الى من يسمون بالكونترا ، وهم من بقايا حرب سوموزا الوطني السريع الصيت ، يجب وضعه في اطاره الصحيح . اننا نرى أن تصعيد المواجهة العسكرية في المنطقة ليس النهج الصحيح لحل الصراع الحالي في أمريكا الوسطى . بل ان العقل والمنطق يمليان ضرورة أن تتمسك الاطراف تمسكا صارما ، وبصورة خاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى . والواقع أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تنص في الفقرة (٤) منها على ما يلى :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لغير دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ."

وفي ظل هذه الظروف ليس شملاً في أن الولايات المتحدة الأمريكية تستند  
بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بدعمها العلني للكومنترن الذين يشنون ، وفقاً  
لدلائل لا تدحض ، اعتداءات على نيكاراغوا نجمت عنها خسائر كثيرة في أرواح المدنيين  
الأبراء وأضرار لا حصر لها بالمتلكات . لهذا السبب يعارضون وفى معارضة تامة قرار  
الادارة الأمريكية الحالية بتسلیح من يسمون بهتانا المقاتلين في سبيل الحرية - وهم  
في الحقيقة متمردون - بهذه واحدة وحيد هو الاطاحة بحكومة نيكاراغوا المنتخبة بصورة  
قانونية . وقد رأينا أن هذا لم يحدث فقط في نيكاراغوا بل وفي إفريقيا أيضاً . ولسن  
أخوض في تفاصيل ذلك .

٧/يو/٢٠١٩

٢٠-١٩

(السيد تشاغولا ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة)

لم يعد سراً أن إدارة الولايات المتحدة قررت اعتماد هذه السياسة المشينة لأنها تعارض النظام السياسي الذي اختارته نيكاراغوا . ونؤمن بأن من حق كل بلد أن يختار نظامه السياسي وفقاً لرغبته بدون أي تدخل خارجي . لكن ما نراه الان في نيكاراغوا هو العكس تماماً . والمعاناة والدمار الذي يتعرض له شعب نيكاراغوا منذ فجر شورته في ١٩٧٩ بلغ مستويات هائلة تشقق كاهل هذا البلد الفقير الضعيف النامي الذي لا يتجاوز مكانته ثلاثة ملايين ونصف . ان وفدي يؤيد تأييداً كاملاً قرار محكمة العدل الدولية برفض المدعوان المرتكب دون سبب أو استفزاز ضد نيكاراغوا في تناقض مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية بين الدول .

كما أثنا نوافق على القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بان عدم مشاركة الولايات المتحدة ، فضلا عن رفضها لحكم المحكمة ، يمثل عنصر إزدراء لاحدى هيئات الامم المتحدة المنشوط بها الحفاظ على العدالة في العالم . وهنالك خطر جسيم من أن تصبح مثل هذه الممارسات عادة ، مما يضر بمقاصد ومبادئ الامم المتحدة ، وقد يقضي على القانون العرفي الدولي الذي تستند اليه العديد من العلاقات الدولية . ومن هنا يقع على عاتق المجلس أن يطلب من الولايات المتحدة الامتناع عن شن هجمات أخرى على نيكاراغوا وان تقلع عن الحصار العسكري والاقتصادي الذي تفرضه عليها . وهذه التدابير العقابية والقسرية من جانب ادارة الولايات المتحدة تهدف بلا شك الى زعزعة استقرار حكومة الساندينستا والاطاحة بها في النهاية ، وهو هدف يست Hegene وفدي .

ونذكر أيضا بان محكمة العدل الدولية رفضت دعوى الولايات المتحدة التي تستند الى الاستشهاد بمبدأ الدفاع الجماعي عن النفس في البلدان المجاورة لنيكاراغوا - وهي السلفادور ، وهندوراس ، وكوستاريكا - بحجة أن نيكاراغوا تؤوي وتدعم الجماعات المنشقة على هذه البلدان . وألمحت محكمة العدل الدولية الى أن هذه المعونة قد توقفت في عام ١٩٨١ .

وقد يسرت محكمة العدل الدولية مهمة المجلس الذي يقع على كاهله الان اضطلاع بمسؤوليته بان يطلب الى الولايات المتحدة ، وهي عضو مؤسس للمنظمة ، وعضو دائم في مجلس الامن ، ان تؤيد المبادئ الاساسية وال الاولية للميثاق حفاظا على السلم والامن في المنطقة . ونود ان نكرر من جديد ان استخدام القوة لن يمحو المشكلة الكامنة في أمريكا الوسطى وأن تصعيد الحالة العسكرية وبالتالي يقلل من فرص التوصل الى حل سلمي عن طريق التفاوض للمشكلة .

إن الحالة في أمريكا الوسطى قد أشارت القلق في دوائر عديدة . فعلى سبيل المثال ، وجه وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز عند اجتماعهم في نيودلهي في نيسان / ابريل الماضي نداء الى بلدان أمريكا الوسطى لحل المشكلة عن طريق الوسائل السلمية بما يتفق مع الخطوط التي اقترحتها مجموعة كونتادورا . وبالاضافة الى ذلك ادان

(السيد تشاغولا ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة)

وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز تعميد المشكلة على أسر عقائدية مما عرض شعب نيكاراغوا لمعاناة لا لزوم لها . وقد استند هذا النداء الى الجهود الدؤوبة التي بذلتها المكسيك ، وكولومبيا ، وبينما ، وفنزويلا - والمعروفة باسم مجموعة كونتادورا - وفريق الدعم الذي يتالف من الأرجنتين ، والبرازيل ، وبيريرو ، وأوروغواي . ان وفدي لعل يقين بأن عملية كونتادورا توفر أكثر الحلول قبولا لل المشكلة في أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، فاننا نناشد الولايات المتحدة منح تأييدها لتلك الهيئة واستئناف المحادثات الثنائية مع نيكاراغوا . إن مسلسل العنف الذي يحيط المنطقة يعد تهديدا خطيرا للسلم والأمن . وفي هذا الصدد ، فان مما يبعث على الرضا التنويه بأن نيكاراغوا على استعداد تام للمشاركة في عملية كونتادورا . ولا يمكن المغالاة في تأكيد تفاقم الحالة في أمريكا الوسطى بسبب القرار الأخير الذي اتخذه مجلس نواب الولايات المتحدة بالموافقة على منع مبلغ هائل يصل الى ١٠٠ مليون من الدولارت للكونترارا متهديا تحديا تاما لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء . ولا نزال نأمل أن تسود المشورة الحكيمية حتى لا تقدم الولايات المتحدة هذا الدعم العلني البالغ الأهمية الى الكونترارا في الواقع . ومن ثم يقع على عاتق مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته لنزع فتيل هذه الحالة المتفجرة . فسي العام الماضي يعتمد المجلس القرار ٥٦٢ (١٩٨٢) وأعاد فيه تأكيد سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية ، وفي أن تبني علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالحها . ونود أن يصدر عن المجلس تأكيد مشابه من جديد في هذه السلسلة من الاجتماعات .

ومما سيكون من المستحب والمرغوب فيه في هذه الاجتماعات أن يؤيد المجلس حكم محكمة العدل الدولية بشأن أعمال العدوان الأمريكية ضد نيكاراغوا . ولا ينبغي أن يعامل قرار هذا الجهاز القانوني العالمي بالازدراء ؛ لأن التصرف على هذا الفرار يرقى الى حد إنكار أهداف الهيئات التي أنشأتها بأنفسها بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ان قرار محكمة العدل الدولية يستند الى أدلة تجريبية لا يمكن دحضها ،

(السيد تشاغولا ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة)

ونأمل أن يسود التعقل بالنسبة للذين يتحدون أهلية المحكمة فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة كما يفعل البعض الآن أمام المجلس .

وختاما ، فإن وفدي يود أن يؤكد لشعب نيكاراغوا من جديد تأييده المطلق لكفاحه ضد التدخل الخارجي بجميع أشكاله . ويجدونا الأمل أن توفر مبادرة عملية كونتادورا أفضل الحلول السلمية المحتملة للحالة المتازمة حاليا في أمريكا الوسطى . ونحن نناشد الولايات المتحدة بقوة الالتزام نصا وروحا بعملية كونتادورا التي سيؤدي فشلها إلى تعميد لن ينتهي للمنطقة . وفي هذا الصدد ، فإننا نرجو من مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الخاص بها موافقة جهودهما بغية ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة أمريكا الوسطى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والأداء ببيانه .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة  
شفوية عن الروسية) : حين تكلمت أمام المجلس في وقت سابق من هذا الشهر أتيحت لي الفرصة للتشرح بكم سيد الرئيس ، على تبوئكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئاسة المجلس . أود فقط أن أذكر مرة ثانية أن معرفتكم العظيمة وخبرتكم الدبلوماسية وحيكتكم تؤهلكم بشكل كبير لقيادة هذه الهيئة البالغة الأهمية للأمم المتحدة .

لقد أسفينا بانتباه إلى البيان المقنع الذي أدلّ به صاحب الفخامة رئيس نيكاراغوا السيد دانييل أورتيغا . وهو يقدم بوضوح موقف نيكاراغوا بشأن تسوية المشاكل التي تواجه أمريكا الوسطى - وهو موقف بلد يسعى بالخلاص وقوّة للتوصّل إلى حل سلمي لهذه المشاكل . والبيان الذي أدلّ به رئيس نيكاراغوا يعبر عن القلق بشأن مصير بلدان أمريكا الوسطى ومستقبل شعوب تلك المنطقة .

وقد اتجهت الحالة في أمريكا الوسطى مرة أخرى نحو منعطف حاد تجاه الأسوأ . في أعقاب اتخاذ الجراءات الاقتصادية ضد نيكاراغوا ، والاشتراك في زرع الألغام في

(السيد أودوفينكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الموانئ المسالمة ، وتقديم المساعدة لعصابات الكونترا الشورية عن طريق كتيبات التدريب البفيضة ، وغيرها من أنشطة الضغط والتدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا ، اتخذ كونغرس الولايات المتحدة ، تحت ضغط قوى من الادارة ، قرارا بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليون من الدولارات لتوسيع مجال التدخل المسلح في شؤون نيكاراغوا . وفي هذا الصدد ، يستمر وجود الولايات المتحدة المسلح الهائل على طول حدود ذلك البلد ، في شكل تدريبات عسكرية هي في جوهرها مقدمة لغزو نيكاراغوا .

ومع ذلك ، فالمسألة ليست مسألة قدر من الموارد خصمه الكونفرس الأمريكي للمناهضين تحت شتى الذرائع والحجج أو الالقاء بمئات الملايين من الدولارات ؛ وذلك ليس إلا اشارة الى ما يسمى بالمساعدة الإنسانية . فالحقيقة هي ان البنتاغون وغيره من الوكالات الحكومية التابعة للولايات المتحدة ، والكونفرس الأمريكي نفسه ، الى جانب وكالة المخابرات المركزية ، أصبحت جميعا الان مشتركة في الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا . فالقرار الذي اتخذه الكونفرس أضفى الشرعية على العدوان الذي تشنّه الولايات المتحدة على شعب بلد صغير يدافع عن حقوقه السيادية .

لقد أوضحنا مرارا وتكرارا هنا في هذا المجلس ان هذه الانشطة التي تمارسها الولايات المتحدة تتنافى تماما مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وميثاق الأمم المتحدة بل مع القانون الدولي برمته . ان البيان الذي أدلّ به رئيس نيكاراغوا أمام هذا المجلس أوضح الحقائق والاستنتاجات التي تؤيد ذلك تماما التأييد .

لا يمكن ان يكون هناك أدلى شئ في ملابحه الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في نهاية حزيران/يونيه من هذا العام بشأن ادانة الولايات المتحدة الأمريكية لانتهاكها المارخ لالتزاماتها بموجب القانون العرفي الدولي ، وذلك هو ما اتضح بجلاء خama من جراء تدخلها في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا كما ذكر في قرار المحكمة ٣ و ٦ وباستخدامها للقوة ضد نيكاراغوا كما أوضح في القرارات ٤ و ٦ ، وانتهاكها لسيادة نيكاراغوا ، في القرارات ٥ و ٦ ، وتعطيلها للتجارة البحرية السلمية بزرع الألغام في المياه الداخلية أو الاقليمية لنيكاراغوا ، القرار ٦ وأخيرا لانتهاكها لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية نيكاراغوا ، القرارات ٧ و ١٠ و ١١ .

ان محكمة العدل الدولية في القرار ، رفضت محاولات الولايات المتحدة لتبرير انشطتها غير القانونية بالاشارة الى حق الدفاع الجماعي عن النفس ، كما قررت المحكمة في قرارها ١٢ انه يتوجب على الولايات المتحدة ان توقف فورا جميع هذه الاعمال وتمتنع عنها ؛ وفي القرارات ١٣ و ١٤ قررت المحكمة إلزام الولايات المتحدة بدفع تعويض لنيكاراغوا عن كل ما ألحقته بها من ضرر .

نود أن نؤكد بمفهـة خامـة على أن كل القرارات التي اتـخذـتها محكـمة العـدل الدولـية قد اعتمدـت بـحالـية مـاحـقة من الأصـوات : ١٢ موـتاً مـقـابـل ثـلـاثـة أصـوات ، و ١٤ موـتاً مـقـابـل موـتـ واحد . وكـما أوضـعـ فـعلاً ان القـضاـة الـذـيـن موـتوـوا ضدـ بعضـ القرـارات لمـ يـعـتـرـضـوا عـلـى جـوـهـرـ الـبـنـودـ قـيدـ الـبـحـثـ .

ان هذه الـادـانـة لـاـنشـطـة الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ -ـ الـتـيـ لاـ تـدعـ أـيـةـ فـرـمـةـ تـفـلـتـ مـنـهاـ تـمـلـيـ عـلـىـ بـلـدـانـ وـشـعـوبـ أـخـرىـ مـعـايـيرـ السـلـوكـ ،ـ وـلـتـحـاـولـ أـنـ تـفـرـغـ قـوـانـيـنـهـاـ عـلـيـهـاـ -ـ لـهـيـ اـدـانـةـ بـلـيـفـةـ قـاطـعـةـ .ـ انـ حـكـمـ لـاهـيـ لـدـلـيلـ آخـرـ -ـ قـانـونـيـ هـذـهـ المـرـةـ -ـ عـلـىـ اـدـانـةـ الرـأـيـ الـعـالـمـيـ الـمـتـزـاـيدـ لـتـدـخـلـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ فـيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـنـيـكـارـاغـواـ ،ـ وـالـسـيـاسـةـ الـتـيـ شـتـهـجـهـاـ ،ـ سـيـاسـةـ مـمارـسـةـ الضـفـطـ بـالـقـوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ الـبـلـدـ .ـ وـالـآنـ تـحـاـولـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ اـنـ شـتـجـاهـلـ حـكـمـ مـحـكـمةـ العـدـلـ الـدـولـيـةـ .ـ وـيـقـالـ لـنـاـ مـرـةـ أـخـرىـ اـنـ مـحـكـمةـ العـدـلـ الـدـولـيـةـ لـيـسـ لـهـاـ وـلـاـيـةـ قـضـائـيـةـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ ،ـ وـتـعـلـنـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ بـوـقـاحـةـ اـنـهـاـ لـاـ تـعـرـفـ بـقـرـارـاتـهـاـ .

وفي الفـقـراتـ منـ ٣٦ـ حـتـىـ ٣١ـ مـنـ حـكـمـ مـحـكـمةـ العـدـلـ الـدـولـيـةـ تـوـضـعـ الـمـحـكـمةـ بـصـورـةـ مـقـنـعـةـ اـنـ لـهـاـ الـوـلـاـيـةـ الـقـضـائـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـأـمـرـ .ـ فـالـفـقـرةـ ٢٨ـ تـشـيرـ إـلـىـ اـنـ الـطـرـفـيـنـ قـدـ مـشـلاـ اـمـامـ الـمـحـكـمةـ فـيـ الـمـراـحـلـ الـأـوـلـيـةـ مـنـ الـاـجـرـاءـاتـ حـيـنـ كـانـتـ مـسـالـةـ اـخـتـاصـاـهـاـ الـقـضـائـيـ تـنـاقـشـ .ـ وـقـدـ وـجـدـتـ الـمـحـكـمةـ ،ـ فـيـ حـكـمـهاـ الصـادـرـ فـيـ ٣٦ـ تـشـرينـ الشـانـيـ/ـنـوـفـمـبرـ ١٩٨٤ـ ،ـ اـنـ لـدـيـهـاـ وـلـاـيـةـ قـضـائـيـةـ لـتـنـاـولـ هـذـهـ الـمـسـالـةـ .ـ وـلـمـ تـرـفـقـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ اـنـ تـشـارـكـ فـيـ الـاـجـرـاءـاتـ إـلـاـ بـدـلـكـ وـأـعـلـىـتـ اـنـهـاـ لـنـ تـعـرـفـ بـالـوـلـاـيـةـ الـقـضـائـيـةـ لـلـمـحـكـمةـ فـيـ هـذـاـ الـأـمـرـ .ـ إـلـاـ اـنـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ بـاشـتـراكـهـاـ فـيـ الـاـجـرـاءـاتـ فـيـ الـمـراـحـلـ الـأـوـلـيـةـ ،ـ عـنـمـاـ كـانـتـ تـعـارـضـ الـوـلـاـيـةـ الـقـضـائـيـةـ لـلـمـحـكـمةـ ،ـ كـانـتـ فـيـ الـوـاقـعـ تـعـرـفـ بـحـقـ الـمـحـكـمةـ وـوـلـاـيـتـهـاـ الـقـضـائـيـةـ فـيـ النـظـرـ وـالـبـتـ فـيـ الـأـمـرـ الـمـعـرـوـضـ عـلـيـهـاـ .ـ وـمـعـ ذـلـكـ ،ـ فـلـاـ يـمـكـنـ لـلـمـرـءـ اـنـ يـعـرـفـ بـالـوـلـاـيـةـ الـقـضـائـيـةـ لـلـمـحـكـمةـ فـقـطـ عـنـدـمـ يـتـخـذـ قـرـارـ بـشـانـ عـدـمـ جـواـزـ قـبـولـ الـأـمـرـ الـمـعـرـوـضـ عـلـيـهـاـ ،ـ ثـمـ يـرـفـضـ اـنـ يـعـرـفـ بـوـلـاـيـتـهـاـ الـقـضـائـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـهـذـاـ الـأـمـرـ ذـاتـهـ .

(السيد او دوفينيكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفيما يتعلق بعدم مشاركة الولايات المتحدة في مداولات المحكمة الأخرى ، فقد اشارت المحكمة بحق في الفقرة ٣٧ من حكمها الى ان عدم مشاركة أحد الطرفين في المداولات في أية مرحلة من مراحل القضية - كما يسمح بذلك بصورة محددة في المادة ٥٣ من النظام الأساسي للمحكمة - لا يمكن في ظل أي ظروف أن يؤثر على صلاحية حكم المحكمة . وأيا كانت المناورات والمداورات التي يلجأ اليها الجانب الأمريكي في محاولة لتحويل انتباه المجلس عن نظر جوهر الأمر ، أي حكم وقرارات محكمة العدل الدولية ، وتحويل مناقشة الحالة في أمريكا الوسطى في ظل خلفية المجابهة بين الشرق والغرب ، لا يمكن أن تدحض أن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنيكاراغوا ذات طابع عدواني . وفي القرار ١٦ الذي اتخذ بالإجماع تذكر المحكمة الطرفين كليهما بالتزامهما بالسعى صوب حل نزاعاتها بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي . وهذه ، في حقيقة الأمر ، هي السياسة التي تنتهجها نيكاراغوا دوما ، كما أعاد تأكيد ذلك رئيس جمهوريتها في البيان الذي أدى به هنا . ومع ذلك ، فإن الولايات المتحدة بما تقوم به من أنشطة قد أوضحت بجلاء أن هذه السياسة لا تناسبها . فهي تريد الاطاحة بالحكومة الشرعية لنيكاراغوا بآي ثمن ، وإخضاع الشعب النيكاراغوي لاملائها ، ذلك الشعب الذي ينافس من أجل حقه المشروع في تحرير الطريق الذي يسلكه صوب التنمية وبناء مستقبله دون أي تدخل خارجي .

ان شعب نيكاراغوا يحتفل بالذكرى السابعة لانتصار الثورة السانдинية . وعلى مر السنوات السبع الماضية ، اضططع باملاحت اقتصادية واجتماعية هائلة في ذلك البلد ولصالح شعبه كله . وأيا كانت المحاولات التي تبذل هنا لالقاء ظلال الشك على تلك الانجازات فهي قائمة بلا منازع . فهناك حكومة شرعية تتولى السلطة في البلد ، وهي منتخبة بانتخابات ديمقراطية وتجرى حاليا مناقشات وطنية ترمي الى مياغة مشروع دستور .

وبطبيعة الحال ، تواجه نيكاراغوا مشاكل شتى في طريق تنميتها وتعاني من معوبات اقتصادية خطيرة . لكن السبب الأساسي لهذه المعوبات هو الحرب غير المعلنـة التي تشن ضد نيكاراغوا ، والتي تحول اليها موارد اقتصادية ومادية هائلة وعديدة .

(السيد اودوفينكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان العدوان الذي يستمر الان طوال عدة سنوات قد دمر بالفعل الاقتصاد النيكاراغوي تدميرا خطيرا . اذ لا تواجه نيكاراغوا عدواً عسكريا فقط بل أيضاً عدواً اقتصادياً من قبل الولايات المتحدة ، التي تمارس مفطاً قوياً على مختلف البلدان والمنظمات المالية الدولية لوقف تقديم المساعدة لذلك البلد لكن ذلك لم يخف ولم يرعب شعب نيكاراغوا المحب للحرية والعائد العزم على الدفاع عن حقه في الحرية والاستقلال .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين بقوة التماعن المستمر لتدخل الولايات المتحدة بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لمنطقة أمريكا الوسطى ، والاعمال القمعية التي ترتكبها ضد نيكاراغوا . ونحن نتضامن تماماً مع الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب النيكاراغوي للحمل على حقه في التنمية الحرة المستقلة ، ونحن نوافق على رأي محكمة العدل الدولية كما ورد في حكمها ومقرراتها بشأن هذا الأمر .

كما نؤيد مطالبة المكتب التنسيقي التابع لبلدان حركة عدم الانحياز بوضع حد فوري لجميع التهديدات والهجمات والاعمال العدوانية ، ولجميع التدابير الاقتصادية التي تفرض ضد شعب وحكومة نيكاراغوا ، وترمي جميعها الى الاطاحة بحكومة ذلك البلد المشكلة بصورة شرعية ، وزيادة خطر انتشار نزاع معمم .

يتتعين على مجلس الامن ان يؤيد حكم محكمة العدل الدولية ، وأن يطالب جميع الدول - وفي المقام الاول الولايات المتحدة الأمريكية - بأن تمثل لقرارات المحكمة ، لأن القيام بذلك من شأنه أن يؤدي الى تطبيع الحالة في أمريكا الوسطى وتهيئة المناخ اللازم لحل جميع النزاعات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .  
المتكلم التالي هو ممثل افغانستان وأدعوه لأن يشغل مقعداً على طاولة المجلس  
وان يدلّي ببيانه .

السيد نينفراهاري (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هذه هي

المرة الثانية في شهر واحد فقط التي يجتمع فيها مجلس الأمن لإعطاء الامتجابة الواافية للشكوى المقدمة إليه من شعب وحكومة نيكاراغوا . وانعقاد المجلس هذه المرة لا يبرره فقط تدهور الوضع المتواتر بالفعل في أمريكا الوسطى الناتج عن أعمال العدوان والتخريب والقسر الاقتصادي التي ترتكبها أشد دوائر الامبرialisية الأمريكية عدوانية ضد شعب نيكاراغوا وشورتها ، بل تبرره أيضاً حقيقة أن إدارة ريفان تضر بمصداقية تلك المؤسسة القانونية الدولية وتعرض أيضاً للخطر ذات بقاء معايير ومبادئ القانون الدولي عندما تتجاهل الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بعد تذمرها من شکوى نيكاراغوا بشأن النشاطات العسكرية وشبه العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد ذلك البلد المستقل واللامتحاز .

ولقد انتهج الشعب البطل في نيكاراغوا الثورية بعد محاربته لدكتاتورية سوموزا طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي بأقوى عزيمة . ولقد بدأت حكومة ساندينيستا الثورية انسجاماً مع تطلعات شعبها في بناء مجتمع مستقل وعادل ومزدهر بشكل حقيقي . واضطرب شعب نيكاراغوا وحكومتها في الوقت ذاته إلى محاربة المجرمين وقطاع الطرق والإرهابيين الذين تنظمهم وتمويلهم وتسلحهم إدارة واشنطن ، وذلك حتى يحافظ على مكاسب ثورة ساندينيستا .

وعلى الصعيد الدولي ، أكدت حكومة نيكاراغوا الثورية منذ البداية الأولى على دعمها لتطوير وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار مع جيرانها وكذلك مع دول أخرى في كل العالم . وبروح السلام والتعاون هذه قدمت نيكاراغوا مقتراحات بتابة وقامت بتدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تواجهه تطبيع علاقاتها مع تلك الدول .

ولقد دفعها الرد السلبي الذي نالته جهودها الدؤوبة إلى السعي وراء حكم من محكمة العدل الدولية على أعمال الإمبرialisية الأمريكية التي تستهدف تقويض استقلال وسيادة ذلك البلد المسالم واللامتحاز . وعلى الرغم من جميع محاولات إدارة ريفان لإنكار سلطة المحكمة ، وكذلك جدارة الشكوى بالقبول ، أعلنت المحكمة أنها تملّك سلطة النظر في القضية وأن القضية جديرة بالقبول . وبعد درامة مستفيضة للحجج التي تدّعها

الطرفان المعنيان ولجواب المسألة القانونية ، أصدرت المحكمة حكمها بطريقة واضحة ولا لبس فيها . فيفضل تصويت الأغلبية رفضت المحكمة مبرر الدفاع الجماعي عن النفس الذي لجأ إليه إدارة الولايات المتحدة بشأن أعمال عدوانها وتخريبها ضد نيكاراغوا . فضلا عن ذلك أن المحكمة قد أعلنت بخصوص الجرائم التي ارتكبتهما إدارة واشنطن ضد شعب وحكومة نيكاراغوا من خلال استخدام إرهابي سموزا أن الولايات المتحدة انتهكت واجبها بمقتضى القانون الدولي العرفي بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى وذلك بقيامها بتدريب وتسلیح وتجهیز وتمويل عصابات من المرتزقة ، أو فيما عدا ذلك بتشجيعها ودعمها ومساعدتها للنشاطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدما . علاوة على ذلك ، قررت المحكمة أن الولايات المتحدة ملزمة بدفع تعويضات لجمهورية نيكاراغوا عن كل الضرر الذي ألحقته بها من خلال هذا الخرق للقانون الدولي العرفي ، وكذلك لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التي وقعتها الطرفان في ماناغوا بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٦ .

ويعطي حكم محكمة العدل الدولية الواضح بشأن هذه القضية مجلـى الامن صـبـبا كافـيا لإدانـة أعمـال العـدوـانـ الـتي اـرـتكـبـتـهاـ إـدـارـةـ رـيـفـانـ ضدـ شـعـبـ وـحـكـومـةـ سـانـديـنيـسـتاـ الشـورـيـينـ بـأشـدـ لـهـجـةـ وـلـاـنـ يـطـالـبـ بـوـضـ نـهـاـيـةـ فـورـيـةـ لـكـلـ أـنـوـاعـ التـدـخـلـ فيـ الشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـنـيـكـارـاغـواـ . وـنـحـنـ شـامـلـ أـيـضاـ فـيـ أـنـ يـطـالـبـ المـجـلـسـ بـالـتـعـوـيفـ الـمـنـاسـبـ عـنـ الـخـاصـيـاتـ الـبـشـرـيـةـ وـالـمـادـيـةـ الـتـيـ الـحـقـتـ بـهـاـ نـيـكـارـاغـواـ ،ـ فـيـجـبـ أـنـ يـتـأـكـدـ مـجـلـىـ الـامـنـ مـنـ أـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ سـتـسـتـمـعـ إـلـىـ صـوـتـ الـعـقـلـ وـسـتـمـثـلـ لـحـكـمـ الـمـحـكـمـةـ الصـادـرـ فـيـ ٢٧ـ حـزـيرـانـ/ـيـونـيـهـ عـامـ ١٩٨٦ـ حـولـ النـشـاطـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ وـشـبـهـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ نـيـكـارـاغـواـ .

ويـشارـطـ شـعـبـ وـحـكـومـةـ اـفـغـانـسـتـانـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ شـعـبـ نـيـكـارـاغـواـ الـبـطـلـ بـإـلـامـ الـآـلـمـ النـاتـجـ عـنـ الـأـعـمـالـ الـإـجـرـامـيـةـ الـتـيـ تـقـومـ بـهـاـ أـكـثـرـ الـدـوـاـرـ الـامـبـرـيـالـيـةـ بـشـاعـةـ .ـ وـانـسـاـ لمـتـحـدـونـ معـ أـشـقـائـنـاـ وـشـقـيقـاتـنـاـ فـيـ نـيـكـارـاغـواـ .

بالـنـيـاهـةـ عـنـ وـفـدـ بـلـادـيـ ،ـ أـوـدـ التـأـكـيدـ لـأـسـقـائـنـاـ الـنـيـكـارـاغـويـنـ عـلـىـ دـعـمـنـاـ الـكـاملـ لـكـفـاحـهـمـ مـنـ أـجـلـ الدـفـاعـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ ضـدـ أـكـثـرـ الـقـوـىـ الـامـبـرـيـالـيـةـ تـعـنـتـاـ .ـ وـنـحـنـ نـقـدـرـ الـجـهـودـ الـتـيـ بـذـلتـهـاـ مـجـمـوعـةـ كـوـنـتـادـورـاـ وـفـرـيقـ الدـعـمـ لـلـتـوـصـلـ إـلـىـ حلـ مـقـبـولـ لـلـمـشـكـلـاتـ فـيـ اـمـرـيـكاـ الـوـسـطـيـ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد مودينغري (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في بداية الامر أن أتقدم إليكم ، سيدي ، بالتهاني على توليكم رشامة مجلس الأمن في هذا الشهر . ولسوف تكون الخبرة الواسعة والمهارات الدبلوماسية المثبتة التي ستضفيها على منصيكم ذات عون كبير للمجلس في تأديته لواجباته . وانتهز أيضا هذه الفرصة لسجل تقديري للطريقة التي أدار بها السفير رابيتاغيكا من جمهورية مدغشقر الشقيقة أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

ان احترام حكم القانون هو ما يفرق بين الإنسان المتحضر والإنسان البدائي . وهو أمر محوري لخلق بيئة دولية عادلة وسلامية وآمنة وعقلانية . ودونه يت弟兄 النظام النسبي الذي نتمتع به الان ويكون لا مفر من الانحدار الى الغابة المضروب بها الأمثال . والخاصية المميزة للقانون الدولي هي غياب ملطة تنفيذية تستطيع فرض تطبيق حكم القانون والنشوء الحديث نسبيا لمجموعة القوانين التي تحكم سلوك الدولة في هذا المجال . وللهذا السبب يكون انتهاك القانون الدولي من قبل دولة أكثر خطورة وإضعافا للنظام من الاستهتار بالقانون المحلي من قبل الفرد . ولذلك فإن المجتمع الدولي له مبرراته الكاملة في الإعراب عن الهمج الحقيقي عندما تختار أية دولة أن تتفع نفسها فوق القانون .

وفي ٢٧ من شهر حزيران/يونيه الماضي أصدرت أعلى محكمة دنماركية لها صلاحية البت القضائي في المنازعات بين الدول ذات السيادة ، وهي محكمة العدل الدولية ، الذراع القضائي للأمم المتحدة ، أصدرت حكما تمثل فحواه مادة مداولتنا اليوم . ولقد جاء الحكم عقب شكوى تقدمت بها نيكاراغوا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، تتهم فيها الولايات المتحدة بالقيام بنشاطات عسكرية وشبه عسكرية في نيكاراغوا وضدما مما يخرق ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، وكذلك القانون الدولي العام والعرفي .

وقد رفضت المحكمة ، في فتواها التي تتكون من ١٤٢ صفحة ، رفضاً قاطعاً حجة "الدفاع الجماعي" التي تذرعت بها الولايات المتحدة كمبرر لأعمالها العدوانية ضد نيكاراغوا . ووجبت المحكمة أن الإدعاء بأن نيكاراغوا تمد المتمردين السلفادوريين بالأسلحة إدعاء كاذب . كما وجبت المحكمة أن السلفادور لم تعلن إطلاقاً أنها ضحية لهجوم نيكاراغوا ، ولم تلتجأ إلى استعمال القوة ضد نيكاراغوا دفاعاً عن نفسها ، ولم تطلب من الولايات المتحدة أن تفعل ذلك بالنيابة عنها .

والمحكمة بعد أن رفضت هذه الحجة المزيفة حكمت لصالح نيكاراغوا في القضية التي عرضتها عليها . فقد حكمت بأن الولايات المتحدة بـ "تدريب وتسلیح وتجهیز وتمويل وامداد القوات المضادة" ، تكون قد انتهکت القانون الدولي العرفي وسيادة نيكاراغوا . وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة مذنبة لارتكابها هجمات مباشرة على منشآت النفط في نيكاراغوا وموانيها والملاحة فيها فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

كما وُجد أنها مذنبة للسماح بالطيران فوق أراضي نيكاراغوا وزرع الألغام في موانئ نيكاراغوا في عام ١٩٨٤ ، وهي أعمال تعد انتهاكاً للقانون الدولي ، ولا سيما معاهدة ١٩٥٦ للمداقة بين البلدين ، بفرضها الحظر التجاري على نيكاراغوا الذي أصدرته في أيار/مايو ١٩٨٥ ، بالإضافة إلى انتهاك المبادئ العامة للقانون الإنساني بتوزيعها على القوات المضادة كتيب "الخدع القدرة" وتبين أنها مسؤولة عن الضرر الذي سببته القوى المضادة .

وقررت المحكمة أيضاً أن الولايات المتحدة ليس لها أي حق في العمل على الاطاحة بحكومة نيكاراغوا بسبب عقيدتها السياسية . وعلى هذه الاسس وغيرها حكمت المحكمة بأن الولايات المتحدة باعتداءاتها الكثيرة على نيكاراغوا قد انتهکت القانون الدولي ويتحتم عليها أن تكف فوراً عن تلك الاعمال وتوقفها وهي ملزمة بدفع تعويضات لشعب نيكاراغوا ، وأن شكل وقيمة تلك التعويضات ، إن لم يتمكن الطرفان من الاتفاق عليهما ، سوف تثبت فيهما المحكمة .

هذه هي الاستنتاجات التي توصل إليها الرجال العلماء في لاهاي . ولم يكن هناك إجماع أو تردد في إصدار حكمهم . لقد انتهكت الولايات المتحدة القانون الدولي . لسو الحظ ، ليست هذه هي المرة الأولى التي تحكم فيها المحكمة الدولية على جوانب هذه القضية . ففي ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أصدرت محكمة العدل الدولية "تدابير مؤقتة" تطلب من الولايات المتحدة وقف زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لنيكاراغوا . ولكن الولايات المتحدة ، بدلًا من أن تلتزم بـ "التدابير المؤقتة" فإنها في تحد واضح شرعت في إمداد عصابات القوات المضادة بالقدائل المضادة للطائرات ، وإجراء مناورات عسكرية على الحدود بين نيكاراغوا وهندوراس واحكام حظرها التجاري على نيكاراغوا . ومنذ حوالي شهر خصمت ١٠٠ مليون دولار معونة للقوات المضادة . كل هذا حيث ، كما قلنا من قبل ، بعد أن سعت دولة نيكاراغوا المناضلة الصغيرة ، تحت تهديد ونيران دولة عظمى ، إلى حماية القانون ، بل وحصلت فعلاً على المعونة القانونية المؤقتة في التدابير المؤقتة الصادرة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ من جانب المحكمة الدولية ، والتي تطالب الولايات المتحدة بالتحذيد بأن تمنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لنيكاراغوا .

هل القانون الدولي ليس له قيمة ؟ هل توضع القوة على قدم المساواة مع الحق في إدارة الشؤون الدولية ؟

إن محنة نيكاراغوا تذكرنا بالحوار الذي كان يدور بين شعب أثينا ، التي كانت قوة مهيمنة تسعى إلى إقامة إمبراطورية في عام ٤٦ قبل الميلاد ، وشعب ميلوس ، وهي جزيرة صغيرة كان أبناء أثينا يسعون ، رغم حيادها الودي ، إلى ابتلاعها أبناء الحرب البيلوبونيسية . ووفقاً لما ذكره ثيوسايديس ، فإن أبناء أثينا بكل صراحة مفرزة قالوا لمواطني ميلوس :

"بالنسبة لنا ، فإننا لن نخدعكم بادعاءات مفررة - سواء فيما يتعلق بالسبب الذي يستند اليه حقنا في امبراطوريتنا أو فيما يتعلق بهجومنا عليكم الان بسبب خطأ ارتكبتموه بحقنا - ونقول كلما كثيرا لا يصدق ... لأنكم تدركون كما ندرك نحن أن الحق ، في إطار سير الحياة ، لا يكون موضع جدل إلا بين من يتساولون في القوة ، حيث أن الأقوياء يفعلون ما بوسعهم أن يفعلوه بينما يعاني الضعفاء ما يتحتم عليهم أن يعانيوه" .

ولسؤ الحظ ، فإن العصر الذي صادت فيه تلك الأمانة والصراحة قد ولّ . فإن أبناء آثينا يقتبسون اليوم من الكتاب المقدس ومصادر أخرى للفلسفة الأخلاقية من أجل وضع عدوائهم على منصة أخلاقية عالية . وبالتالي ، فإن تدمير نيكاراغوا يبرر لأسباب غريبة بأنها لم تعد وفية لأهدافها الشورية المزعومة ، بينما هي في الحقيقة تتعرض لهجوم لأنها تجرأت على اتباع نظام اجتماعي واقتصادي مختلف عن النظام الذي تقرره الدولة المهيمنة في المنطقة .

لقد قيل أن القوانين التي تطبق في أي مجتمع تعكس مصالح الأعضاء المهيمنين في ذلك المجتمع . وينطبق هذا أيضا في مجال القانون الدولي . فإن القانون الدولي العرفي المعاصر ، والمبادئ العامة للقانون الدولي وحتى ما يسمى بالقانون الدولي التقليدي - القانون المترتب على إبرام المعاهدات - يعكس ، بصورة أساسية مصالح الأعضاء المسيطرین في النظام . والولايات المتحدة دولة مهيمنة في النظام . وهي شريك رئيسي في صياغة كل من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وبالتالي ، مما يشير الدليل أن دولة كبرى ، ودولة عظمى رئيسية وعضو دائمة في هذا المجلس ، تختار ، سعيا وراء بعض المكاسب الضيقة القصيرة الأمد ، أن تهاجم الأركان الأساسية القانونية لنظام هي نفسها التي سعت لإقامةه في الشؤون الدولية وهي من المستفيدین الرئيسيين منه .

ونحن أبناء الجنوب الإفريقي تدهشنا المفارقات في السياسات المتبعه تجاه نيكاراغوا وجنوب إفريقيا . وفي حالة جنوب إفريقيا حكمت محكمة العدل الدولية بأن

احتلال ناميبيا غير مشروع وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن سياسة الفصل العنصري ، جريمة ضد الإنسانية ، وفي نفس الوقت ، فإن الجمعية العامة ومجلس الأمن صوتاً لتطبيق الجزاءات على جنوب إفريقيا . ومع ذلك ، فإن رئيس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد ناضلوا ويناضلون بكل قوة ضد اجراءات فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب إفريقيا . ولكن في حالة نيكاراغوا فررت الولايات المتحدة جزاءات اقتصادية زامية شاملة عقابية ضد ذلك البلد تحدياً للقانون الدولي وليس تطبيقاً له . فلماذا هذا التناقض ؟ هل يطلبون منا أن نصدق رئيس الولايات المتحدة عندما يدافع عن معارضته للجزاءات ضد جنوب إفريقيا العنصرية باقتباس لكاتب من جنوب إفريقيا ، وهو السيد آلون باتون ، حيث قال :

"إنني أنظر بجدية إلى تعاليم الكتاب المقدس ، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الشراب إلى العطش والغذاء إلى الجوع . ولن أساعد في إحداث مثل هذه الآلام لمني شخص أسود . ولا نحن أيضاً" .

وبوسم في رجلاً أسود من الجنوب الإفريقي أثر في أعماقي هذا التعااطف مع معاناتنا . ولكنني أشعر بشيء من الخيرة لأن مثل هذا التعااطف لم يجد تجاه الآخوة والأخوات في نيكاراغوا . فإذا كانت معاناة الرجل الأسود تعد سبباً كافياً ليبن فقط لحماية عتصري بريتوريا الذين أدانهم العالم ، من الجزاءات التي لها ما يبررها ، بل حتى أيضاً لمكافأتهم على سياساتهم الشريرة بزيادة واردات المنتسوجات من بلدتهم إلى هذا البلد ، فلماذا لا يكفي القانون الدولي والأخلاقيات والسماحة المسيحية وميثاق الأمم المتحدة وغيرها لحماية سيادة حكومة نيكاراغوا المعترف بها شرعاً؟ هل لأن شعب نيكاراغوا ليس أسوداً؟

إن مجلس الأمن مدعو ليس فقط لإظهار تعاطفه مع شعب نيكاراغوا المعاني ، بل مطلوب منه أيضاً أن يلزم بتطبيق القانون ، وذلك بإقرار حكم محكمة العدل الدولية وتأييده . ولا يمكن أن نتحدث عن السلم والأمن في عالم لا يحترم فيه حكم القانون . وهذا هو عالم "رامبو" . ويمكن أن أضيف : إن "رامبو" ينتمي إلى مجتمع الغابات البدائية ، وتأمل أن يظل هو وعقليته المريضة هناك إلى الأبد .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم مثل زمبابوي على

العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئامة .

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي طلب ممارسة حقه في الرد .  
السيد والتوز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرى من واجبي أن أضيف إلى التجربة غير المعتادة التي خضناها بالأمن ، وهي أن تلقينا كوبا وفيبيت نام دروساً في القانون الدولي وحقوق الإنسان ، تجربة أخرى نمر بها اليوم ، وهي أن يلقينا دروساً حماسية عن هذين الموضوعين اثنان من أنصار القانون الدولي هما ليبيبا وإدارة نجيب الله .

إن تدخل ليبيبا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ودعمها للإرهاب الدولي معروفة للجميع في هذه القاعة . وهجمات ليبيبا على المدنيين البريء الذين يلقى بهم القدر على طريق الإرهاب الليبي بلاء حل بعضنا هذا . لقد عانى العديد من الدول

(السيد والترز ، الولايات المتحدة الأمريكية)

الأفريقيبة بشكل مباشر من مفهوم ليبيا لاحترام سيادة الدول المستقلة . ولا تزال تشاد تستمتع بمحظته مرتبة هي استضافة عدد كبير من القوات العسكرية الليبية التي لم توجه إليها الدعوة للبقاء على أراضيها . حقا إنها تجربة غير مألوفة - ولكنها غير مؤشرة - أن نسمع ليبيا تتكلم عن القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية .

لقد أشار أحد الممثلين هنا إلى مبلغ هائل هو ١٠٠ مليون دولار وافق كونغرس الولايات المتحدة على تخصيمه لدعم المتأذلين من أجل الحرية في نيكاراغوا ، فهل لديه أية فكرة عن القيمة الأكبر كثيراً للأسلحة التي سُخِّنَت إلى نيكاراغوا علينا وأفرغت بكل مفاجأة في إيلبلوف وكوريستو؟ هل يعرف أن تلك الأسلحة تقتل أبناء نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وغيرهم؟

إن سجل الولايات المتحدة فيما يتعلق بمحاربة العدوان موثق في صلبان مقابرنا العسكرية عبر العالم ، واقتصر على ممثل زمبابوي ان يزور إحداها . إن محاولته تصوير بلدي وكأنه أحد قطاع الطرق الدوليين هي في حد ذاتها جريمة لن ينساها الشعب الأمريكي وخصوصاً أننا أيدنا استقلال بلده في أوقات عصيبة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب ممثل الجماهيرية العربية الليبية الكلمة لممارسة حقه في الرد ، وأدعوه إلى شفل مقعد على طاولة المجلس والى الأدلة ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : سيد الرئيس ، أعدكم لا أطيل عليكم . إنني أتفهم موقف الممثل الأمريكي الذي هو في قفص الاتهام من المجتمع الدولي ، ومن أعلى ملطة قضائية في العالم ؛ وهو متهم بالتخريب والقتل والإبادة لشعب صغير مسالم هو شعب نيكاراغوا . وأفهم موقف الممثل الأمريكي عندما لا يلتجأ إلى العhog القائمة ، ولكنه يريد أن يهاجم ويتهم . أقول للممثل الأمريكي إن سجل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة حافل بالتنديد والادانة .

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس إرهاب الدولة آخر من يتكلم عن الإنسان وعن الإرهاب وعن حقوق الإنسان . إن الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت في

طرد ملايين الفلسطينيين من أرضهم ، والتي بأسلحتها الفتاكه يقوم سافيهبي بقتل شعب أنغولا ، والتي بأسلحتها الفتاكه يقوم النظام العنصري في جنوب القارة بقتل شعب ناميبيا ، والتي بأسلحتها الفتاكه يقوم النظام العنصري في فلسطين بتشريد الملايين وقتل الآلاف من شعب فلسطين ، يجب ان تخجل من ان تتحدث عن حقوق الإنسان . أي إنسان؟ إن الإنسان الأسود في الولايات المتحدة ليس بمحترم . انظروا حولكم هنا في مدينة نيويورك لتروا أي حقوق تمارس على الإنسان الأمريكي الأسود .

إن الولايات المتحدة التي تفزو الشعوب ، شعب غرينادا الصغير وشعب نيكاراغوا وقبلهما شعب فييت نام ، لا يجب أبداً أن تتحدث عن حقوق الإنسان ولا عن الإرهاب . إنني أتحدى الولايات المتحدة الأمريكية ، هنا أمامكم ، وأطلب من هذا المجلس الان أن يشكل لجنة للتحقيق في إدعاءات الادارة الأمريكية . ولكنني أؤكد انه لن يقبل هذا التحدي ، لأنه يدرك ان كل ما قاله افتراءات وإدعاءات . أنت حريري يا ممثل الولايات المتحدة على شعب تشناد ، ولكن أين حرمه على شعب جنوب افريقيا؟ وعندما تفرض الحصار الاقتصادي والتجويع على الشعب الليبي والشعب النيكاراغوي وشعب كوبا ، هل هذه إنسانية؟ وعندما ترفض الحصار الاقتصادي والإجراءات الاقتصادية على نظام الأقلية العنصرية في جنوب القارة لأن الإنسان الأبيض هو الإنسان فقط بالنسبة لأمريكا . لقد قال ممثل زيمبابوي "أريد أن يكون الرئيس الأمريكي حريراً على شعب نيكاراغوا مثلما هو حريري على الشعب الأسود في جنوب القارة ، وأضيف فليكن أيضاً حريراً على حياة الشعب الليبي .

إن تاريخ هتلر ليس بعيد . والولايات المتحدة تمثل النازية الجديدة . إن جنون العظمة وجنون القوة لا يمكن أن يشمرأ . فلكل أمر نهاية . لقد انتهت امبراطورية هتلر ، وقبلها امبراطوريات ظالمة ، وستنتهي امبراطورية العداون . إن شعب ليبيا الصغير الذي عانى من العداون الأمريكي مثل بقية الشعوب يعرف أكثر من غيره ما هي النازية وما هي الفاشية ، إذ فقد نصف سكانه في حرب التحرير ضد موسوليني .

كنا نود أن يقول السيد السفير المجلد ممثل أمريكا أن دولته تعترف بالقانون الدولي وتعترف بقرارات محكمة العدل الدولية وتحترم قرارات مجلس الأمن ، بدلاً من أن يحاول أن يغير اتجاه هذا المجلس إلى اسلوب رخيص في السب والشتم .

فلتفرض جدلاً أن ما قاله عن ليبيا صحيح ، ولكن ماذا عن كل أولئك الذين تحدثوا في هذا المجلس ، من الهند إلى زimbabwo إلى تنزانيا والى غيرها من الشعوب ... ماذا سيقول الممثل الأمريكي ؟

لقد حان الوقت أن يقول هذا المجلس كلمته ، وان يقول للمعتدي : لقد اعتديت . ما هي الثقة التي لنا نحن الشعوب الصغيرة بالامم المتحدة أو بمحكمة العدل الدولية بعد هذا الاستهتار من قبل الادارة الأمريكية ؟

ان الولايات المتحدة الأمريكية التي نسبت نفسها رجل شرطة في العالم ، رجل شرطة يخترق القانون ، يجب عليها أن تلتزم بالمواثيق والعقود الدولية ، يجب عليها أن تحترم القرارات الدولية ، ولكن الادارة الأمريكية نفسها وقعت فريسة للسيطرة الصهيونية . منذ يومين فقط رأينا نائب الرئيس الأمريكي وهو يُقبل حائطاً المبكّس ويvisor القدس - رغم كل قرارات الامم المتحدة بعدم الاعتراف بالقدس بوصفها عاصمة للكيان الصهيوني - لانه يريد أن يستجدي من أجل حملة الانتخابات ، لأن قرار الادارة الأمريكية أصبح في تل أبيب وليس في واشنطن . عندما يأمر السفير الاسرائيلي في واشنطن نائب الرئيس الأمريكي بعدم الذهاب الى سوريا ، فان ذلك يؤكد للاسف أن الادارة الأمريكية نفسها وقعت تحت سيطرة الكيان الصهيوني وتحت سيطرة الانظمة العنصرية الدولية .

إنني أتحدى الممثل الأمريكي من جديد أن يقبل بأن يشكل هذا المجلس لجنة تحقيق ليتأكد من كتب ادعاءات الولايات المتحدة تجاه ليبيا ، وكتب ادعاءات الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا كما أكدته محكمة العدل الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود ممثل زimbabwo التكلّم ممارسة لحقه في الرد . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مودينغفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دعاني

ممثل الولايات المتحدة رسميا الى زيارة بعض مقابر أبناء وطنه الذين ضحوا بأرواحهم  
دفاعا عن الحرية وفي محاربة العدوان .

وأثنى بالممثل أدعوه ممثل الولايات المتحدة أن يزور قبور أبناء وطني الذين  
ضحوا بأرواحهم في محاربة العدوان ودفاعا عن الحرية في نفس الحرب ذاتها التي  
خضناها مع أبناء وطني .

واناهذه بآخلاص وأقول : لا ينفي أن تخون حكومة بلاده ولا حكومة بلادي الدماء  
النبيلة التي قدمها أولئك الرجال الذين قضوا نحبهم وهم يحاربون العدوان بأن ترتكب  
هاتان الحكومتان العدوان على دول أخرى .

ان بليدي ممتن لكل الذين دعمونا أثناء نضال تحريرنا ، أولئك الذين دعمونا  
منذ البداية والذين دعمونا في النهاية . نحن ممتنون لهم على هذا الدعم . ونأمل ان  
يكون هذا الدعم قد قدم لنا حتى نتمكن جميعنا من التمتع بالاستقلال الحر والمحترر  
ومن التعبير عن آرائنا بشأن كل المسائل الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون

لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج  
على جدول الأعمال في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠